

الدرس.. وتطاول الأقرام!

من المسؤول!

عبدالكريم صلاح

لا ندري ما الذي قدمته لنا هذه الثورة بل هذه الفوضى الذي اجتاحت اليمن من شرقه إلى غربه ومن شماله إلى جنوبه وعلى فرضية أنه كان يوجد فساد فالفساد الذي نجم عن هذه الثورة فساد أكبر بكثير زرع الأمن والاستقرار وهو فاق كل أنواع الفساد فلا تنمية ولا استثمار ولا نوع من أي أنواع الحياة المدنية يمكن ممارسته في ظل الإرهاب التي تمارسه عناصر اللقاة المشترك... وما نحن نسنع عن استمرار الاعتداءات وبما حدث ليلة ٢٠١١/١٢/٦ في الحصة ومنطقة صوفان بما في ذلك الاعتداء على مجلس الشورى .

إن هذه الجرائم تقف وراءها عناصر المشترك والتي كانت أولا وأخيرا سبب الفساد الماضي كله لأن معظم هؤلاء المنشقين كانوا يدبرون إدارات الدولة وفي عصرهم ظهرت أنواع الرذيلة وتفشى الفساد المالي والإداري وكل ذلك خطة إستراتيجية - حوتية - حركية من أجل نشر الفساد أولا ومن ثم المطالبة بالإصلاح، كل ذلك كان يحدث على مرأى ومسمع من الجميع ولكن تظل القيادة السياسية هي التي في الصورة ويحملونها مسؤولية الفساد وفي نفس الوقت كانوا يعرضون لتحريض الشباب والعامه من أجل أن تعم الفوضى والتي نراها حاليا حتى يؤسسوا لهم قاعدة شعبية يصعدون من خلالها إلى كرسى السلطة.

الآن وكما يرى الجميع أن لا شيء جديد قد حدث والحاصل هو تخريب وتدمير لكل شيء جميل تم إنجازه في عهد فخامة رئيس الجمهورية على عبدالله صالح - حفظه الله - ونشر كل مظاهر الفساد والذي أوقف عجلة التنمية وشل مظاهر الحياة المدنية.. فما نحن نرى انقطاع الكهرباء وانقطاع المياه وارتفاعا حادا بأسعار السلع الأساسية وأزمة الوقود وقطع الطرقات وتدهور بالتعليم وعمت الفوضى البلاد والعباد فمن أتى المسؤول عن ذلك؟؟ ليس عناصر اللقاة المشترك والمسؤولين والذين يريدون أن يحملوا جرائمهم الغير ويلمعوا صورهم بتبشيره صور الآخرين؟؟ لقد كان الشعب يعيش في حالة رخاء واستقرار وتقدم وازدهار وكان عليهم أن يصلحوا فساد أنفسهم قبل أن يطالبوا غيرهم بالإصلاح. إن عناصر المشترك المتورطة بأعمال مجرمة سواء ارتكبوها قبل الفوضى والتي سموها ثورة أو أثناء الفوضى يجب أن يحالوا للعدالة ليقول القضاء كلمته فيهم، وليعلموا أن كرسى السلطة لن يصل إليه إلا من كان يستحقه وتبشيره الشعب وليس من الأبياء على هذا الشعب بل إن وجودهم في الساحة خروج على تعاليم الدين الإسلامي الذي لا يبيح الخروج على الحاكم ويحرم قطع الطرق.

الآن ندهم يتحدون عن الإصلاحات ونحن نعلم إذا تحققت فإن ذلك سيكون بفضل دعم جيراننا من دول الخليج والدول الخارجية المانحة والذين تعهدوا بذلك فلا يعجلوا هذا الدعم دعاية لهم بأنهم السبب في الإصلاحات المرتقبة لأن هذا الدعم يرج فضله أولا وأخيرا لسياسة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح مع الأشقاء والأصدقاء فله الشكر والتقدير من قبل أبناء الشعب الذين اختاروه وأحبوه ومازال ولأولهم له.. ولايسعنا في الأخير إلا أن نحبي كل يمني حر شريف متمسك بمبادئه كالجبل الصامد لا تهزه ريح.

والسياسي الوطني لفخامته للمرحلة الراهنة والقادمة هو الدور الرئيسي والمحوري لعلاقة فخامته المتجذرة في ظل مكونات وتفصيل الواقع الوطني والمجتمعي ولمكانة فخامته الوطنية الكبيرة وورصيده الغزير فيه. لذلك عندما نتحدث عن المؤسسة الوطنية الكبرى المتمثلة بالقوات المسلحة والأمن وخاصة قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة فإننا نتحدث عن قوة وطن حقيقية تؤدي دورها وواجبها الوطني بوعي كامل ومسؤولية وطنية عالية ينظر من خلالها وضع الاعتبار لكل مصالح الوطن وعلاقاته الإقليمية والدولية.

ولعله أمام الحملة المسعورة ضد قوات الحرس الجمهوري وقائدها المحنك، والمستودة من وسائل إعلامية مغرضة لها أجندة خاصة قد يبدو الأمر صعباً لأي كاتب أن يكتب ويتحدث عن هذا القائد الشاب وخاصة بعد قرار فخامة الأخ رئيس الجمهورية بنقل السلطة وجهوده الوطنية الصادقة والمخلصة لحل الأزمة، وقد فهم البعض أن هذا الأمر سيؤدي إلى ما يتمنون أن يتحقق من إزاحة لبعض الرموز والقيادات الوطنية في القوات المسلحة والأمن ومنها العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح قائد الحرس الجمهوري - قائد القوات الخاصة، وانني هنا بعيداً عن أية مصلحة أو علاقة خاصة فقد سخرت قلبي منذ (١٥) عاماً من خلال كتابات غزيرة عن التغيير وفضح خارطة قوى الفساد والمصالح والنفوذ والعصبية والتطرف ومخططاتها، وإذ أشعر بالارتياح لما أراه في الواقع الوطني والمجتمعي من دلائل وبراهين ساطعة على قرب انتهاء ما تبقى من قابلية لهذه القوى فإنني في الوقت ذاته ومن خلال فهمي وعلاقتي بهذا الواقع وتقييمي المتواضع له أرى أن المؤسسة الوطنية الكبرى ستظل قوية وموحدة وتؤدي دورها وواجبها الوطني في المرحلة الراهنة والمراحل القادمة بغض النظر عن بقاء بعض رموزها أو قياداتها فيها.وستندم تلك القوى كثيراً باستمرارها في حماقاتها بالإساءة والنيل من القوات المسلحة والأمن وخاصة قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة والأمن المركزي.

فهما ترخص المخرضون وأساء المسيئون لن يغيروا ولا يهدموا من الحقائق الراسخة والثابتة في تطورات وأحداث ومقترحات أن هذا القائد الوطني الشجاع هو سيبقى منجزا للوطن الذي لن يستغني عن دوره الوطني الكبير المرتقب خلال المرحلة القادمة والمستقبل الوطني.

يسمو ولا يلتفت لمثل هذه الإساءات المقززة بل وسعت من دائرة شعبيته واحترام وتقدير أبناء الوطن له، فهذا القائد الوطني الشاب ولا يزال منذ بداية حياته العملية يعمل بصمت ويعيدنا عن الأضواء وتحكي عنه إنجازاته وورصيده الوطني، ومن لطف القدر على اليمن وأبنائه أن هذا القائد الوطني الشاب المحنك تفجرت الأزمة وهو قائداً للحرس الجمهوري والقوات الخاصة وقد مثل قرار تعيينه في هذا الموقع مطلع هذه الألفية بداية الانطلاقة لتحقيق التغيير المنشود وفق مشروع وطني واضح الأهداف لكل مرحلة، فنجح هذا القائد في بناء قوة حقيقية للوطن هي قوة تغيير ومسخره لحماية وصون المكتسبات والمنجزات وخيارات الشعب، فكانت هذه القوة التي اجبجت مخططات ومؤامرات ومشاريع القوى التقليدية والانقلابية المعادية للتغيير ومسيرة الثورة والتنمية والوحدة والحرية والديمقراطية والتطور والتقدم وهي قوى ظلت منقسمة ومسيطره من خلال مواقعها ونفوذها على الدولة والمجتمع منذ عقود حتى ما قبل تفجر الأزمة بفترة زمنية محدودة، لأنها قوى قام تحالفها على التقاء ركائز تضررت منها مصلحة الشعب على مدار تلك الفترة وكان وحده فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يدرك ويعي الأهداف التدميرية لهذه القوى فعمل فخامته بحكمة وحكمة ووفق رؤية وطنية ناضجة واستراتيجية لتخليص الشعب من قبضة وسيطرة هذه القوى والتي اليوم في رفعاها الشعار الزائف لما يسمى بالثورة وترويجها لخطابها السياسي والاعلامي التضييقي

تحاول من خلال هذا الخطاب المفصوح تحميل فخامة الأخ الرئيس وزر ما مارسه هذه القوى من فساد وما فجرته من أزمات ومشكلات وصراعات وتعتقد هذه القوى بفهمها الخاطئ وسطحية وعيها أن فخامة الأخ الرئيس بتوقيعه على المبادرة الخليجية نحو التسوية السياسية بهدف نقل السلطة سيعقد لها مآربها في تحقيق مشروعها الانقلابي في أية لحظة لأن مخطط هذه القوى مكشوف ومفصوح ومصيره دوماً الفشل لأن المشروع الوطني الحضاري الجديد لليمن الذي قاده فخامة الأخ الرئيس لم يكشف عن كل أهدافه بل يكشف منها ما تتطلبه ظروف ومتطلبات المرحلة، لذلك سيبقى الدور المرجعي

وقيادات المؤسسة العسكرية والامنية ومحاولة الاستنفاص من دورها وعدم اعتراف هذه القوى بهذا الدور المحوري والاساسي في الدفاع وصون المصلحة الوطنية ومنجزات ومكتسبات الوطن، ولن نقف كثيراً عند تفاصيل هذه الإساءة والممارسة الهستيرية والجنونية لهذه القوى وكتابات بعض الصحفيين المحسوبين عليها وما تبثه بعض وسائل إعلامها، ولكننا سنركز على حملة العداوة والحقد من قبل هذه القوى ضد مؤسسة قوات الحرس الجمهوري التي تمثل نخبة القوات المسلحة من حيث القدرات والتأهيل والتدريب والمهنية والعقيدة الوطنية القتالية والانضباط والحرفية والوعي بالدور والواجب الوطني، وهذه القوات التي تؤدي مهامها الوطنية على أكمل وجه لخدمة الوطن لم يتحرك منها أي جندي من وحدته أو معسكره خلال الأزمة أو تدخل في مواجهات مع المليشيات المنشقة والمتمردة والخارجة على النظام والقانون بل تعرضت بعض معسكرات قوات الحرس الجمهوري لاستفزازات واعتداءات وتعاملت معها بحكمة ومسؤولية وطنية عالية، ويعود سبب هذه الاستفزازات والاعتداءات الى أن قوات الحرس الجمهوري ضمن دورها وأدائها وواجبها الوطني في إطار القوات المسلحة والأمن والمشهد الوطني بشكل عام قد مثلت القوة المحورية أو الكيان الأكبر والمؤثر للقوة الوطنية التي دافعت وانتصرت لمصلحة الوطن والشعب وفق رؤية استراتيجية وطنية وهذا ما تجلى في شواهد ومعطيات خارطة الصراع خلال الأزمة السياسية والمشهد الوطني على مدارها في ظل جوانبه ومعطياته وتفاعلاته وتجلياته، كما أسهم وأثر دور قوات الحرس الجمهوري وبقية الوحدات والقوات في الجيش والأمن المؤيدة للشرعية الدستورية في تثبيت معطيات وإبراز حقائق جديدة في واقع الدولة والمجتمع استناداً إلى تأثير فاعلية هذا الدور لقوات الحرس الجمهوري الذي صب في الانتصار لخيارات الشعب والمصلحة الوطنية، ونتيجة ذلك كثفت القوى الانقلابية والمتمردة من الترويج للإساءة والتعرض العدائي لقيادات ورموز هذه المؤسسة العسكرية وفي مقدمتهم العميد الركن أحمد علي عبدالله صالح قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة الذي ظل

والأمن وهو ما يعبر ويؤكد في أن واحد أن القوى التي تقف وراء هذه الإساءات والتحريض والتعبئة المغلوطة هي قوى ثأرية وانتقامية وحاقدة على الوطن وتلك الرموز والقيادات التي انتصرت لإرادة الشعب ومصصلحة الوطن بتصددها الصارم للمشاريع الانقلابية التدميرية، فعجزت تلك القوى أن تقدم خطاباً سياسياً وإعلامياً وأداءً عملياً يتسق ويتناغم مع معطيات وحقائق الواقع لأنها قوى معروفة لدى الشعب منذ عقود عادت مصالحته ومثلت الموقفات المزمنة المتراكمة امام التغيير ومسيرة الثورة اليمنية (سبتمبر واکتوبر) باستمرار فأرادت الهروب ورفع شعار زائف باسم الثورة، فتعرت أكثر أمام الشعب الذي وقف الغالبية العظمى من أبنائه بوعيههم وإراداتهم الواحدة داعمين ومساندين وملفتين حول القوات المسلحة والأمن التي شكلت بأدائها ودورها خلال فترة الأزمة السياسية صمام أمان لتماسك الدولة والنظام وانتج هذا الدور معطيات جديدة ترسخت كحقائق جديدة أيضاً في الواقع، وسقطت كل الرهانات الخاسرة لإضعاف وتفكيك القوات المسلحة والأمن واتضح للقوى المنشقة والمتمردة والانقلابية والخارجة على النظام والقانون أن هذه المؤسسة هي قوة تغيير حقيقي منتصرة للشعب بعد أن أستمرت هذه القوى الانقلابية المتخلفة والعصبوية والمتطرفة ولزالت إلى هذه اللحظة تتعمد الإساءة لرموز

لقد نتج عن الأزمة السياسية منذ تفجرها قبل عشرة أشهر فرز بنيوي لمكونات القوة بكل أنواعها والتحالفات والإصطفافات السياسية والجهوية والاجتماعية وكان هذا الفرز لصالح تماسك الدولة والنظام لعدة عوامل منها ثقافة الشعب وصمود ووحدة المؤسسة الوطنية الكبرى المتمثلة بالقوات المسلحة والأمن على الرغم من انشقاق قيادات عسكرية على رأسها اللواء علي محسن صالح لأنها غلبت الانتماء الحزبي على الانتماء للمؤسسة

منير أحمد قائم



الأزمة والبحث عن حلول لأزمات المستقبل

أحزاب اللقاة المشترك فإنها ظلت على شعاراتها السابقة فهي تريد فقط تعديل النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني واعتماد النسبية في النظام الانتخابي ولم تقدم أي نظرة لحل مشكلة الجنوب والحوثيين النقط من دول الخليج عبر بديلة لإمدادات النفط من دول الخليج عبر البحر العربي إلى المحيطات المفتوحة للهروب من سيطرة إيران على منافذ النفط عبر مضيق هرمز.

الناظر للأزمة اليمنية أنها طرحت وأحيت جميع المشاريع اليمنية السياسية والاجتماعية والمناطقية والفنزائية، فما أكثر المجالس والهيئات والجهات التي أخرجتها الأزمة للظهور وهي ذات مشاريع متناقضة متصارعة تعبر عن أطراف وأهداف داخلية وخارجية، ولهذا أي حل للأزمة اليمنية وإعادة رسم شكل الدولة الجديد لا بد أن يكون شاملاً ويقضي على كل أشكال الصراع والانتقسامات ويرضي جميع الأطراف في إطار فكرة الدولة المدنية القوية وحقوق المواطنة السوية، فمبادئ الأشقاء في الخليج في صورتها المتعددة كانت تهدف في نسختها الأولى إلى خروج الرئيس من السلطة وترحيل المشاكل إلى الأمام، وحتى المبادرة الخليجية الأخيرة مع أليتها التنفيذية فإنها عمدت إلى حل مشكلة قائمة وتفتيتها ثم أوصت بالنظر في المشاكل الأخرى وحلها.

* رئيس تحرير موقع الخيل نت الإلكتروني

الأمريكي والجغرافية الأمريكية التي تنظر للأشياء بكليّة وبنظرة عمومية، وهذا المشروع يريد اليمن دولة موحدة ذات حكومة قوية للموقع الاستراتيجي المهم لها ولتكون منطقة بديلة لإمدادات النفط من دول الخليج عبر البحر العربي إلى المحيطات المفتوحة للهروب من سيطرة إيران على منافذ النفط عبر مضيق هرمز.

الناظر للأزمة اليمنية أنها طرحت وأحيت جميع المشاريع اليمنية السياسية والاجتماعية والمناطقية والفنزائية، فما أكثر المجالس والهيئات والجهات التي أخرجتها الأزمة للظهور وهي ذات مشاريع متناقضة متصارعة تعبر عن أطراف وأهداف داخلية وخارجية، ولهذا أي حل للأزمة اليمنية وإعادة رسم شكل الدولة الجديد لا بد أن يكون شاملاً ويقضي على كل أشكال الصراع والانتقسامات ويرضي جميع الأطراف في إطار فكرة الدولة المدنية القوية وحقوق المواطنة السوية، فمبادئ الأشقاء في الخليج في صورتها المتعددة كانت تهدف في نسختها الأولى إلى خروج الرئيس من السلطة وترحيل المشاكل إلى الأمام، وحتى المبادرة الخليجية الأخيرة مع أليتها التنفيذية فإنها عمدت إلى حل مشكلة قائمة وتفتيتها ثم أوصت بالنظر في المشاكل الأخرى وحلها.

وإذا عدنا إلى الساحة اليمنية ودققنا في المشاريع التي طرحت وقدمت من قبل الأطراف الداخلية لحل الأزمة، فإننا نجد أمامنا مشاريع متناقضة ومتصارعة وأحياناً لا نجد سوى شعارات وخطابات عامة تريد فقط الكفز إلى السلطة، وفي رأيي من أفضل المشاريع التي قدمت، مبادرة الأخ الرئيس في ملعب الثورة بداية العام الجاري التي دعت إلى انتخابات مبكرة وتغيير الدستور والنظام الانتخابي وإنشاء أقاليم على أساس اقتصادي وجغرافي، وقد وافقت مبادرة الخليج معظم هذه النقاط وخاصة الانتخابات الرئاسية وتغيير الدستور وقانون الانتخاب.. أما الطرف الثاني في الأزمة الممثل في



السذّي قضت عليه الهيمنة الأمريكية بالسيطرة على منطقة الخليج العربي والدفع بالنفوذ الإيراني إلى أقصى حدوده ليقصر حدود الإمبراطورية البريطانية على قاعدة عسكرية في عمان، فهذا المشروع يريد استعادة دوره ونفوذه في اليمن من خلال تقسيم اليمن والسعي لاستعادة

أسس الحل للأزمة في إطار المبادرة :

- الدستور اليمني احتوى على الكثير من العموميات وأنهكته التعديلات التوافقية، فلا بد أن يكون الدستور متطوراً ويحدث على المشاركة في الثروة والسلطة في المركز والأقاليم «الوحدات الإدارية».
- لا بد أن تطور الأحزاب نظرتها وفق المتغيرات على الأرض وتقدم مصلحة الوطن على المصالح الحزبية والضيقة.
- بحث البدائل كالنظام الاتحادي أو الفيدرالية لتجاوز الأزمة.
- يجب في المشاريع المقدمة أن تبحث عن حل لليمن كاملاً ولا تقتصر على مناطق محددة فقط.
- ضرورة مغادرة الحكم التوافقي والمحاصصة في إدارة شؤون الدولة.

سيرته على جنوب اليمن، والمشروع الثاني هو المشروع الأمريكي الذي يدير العالم وبالتالي ينظر للمنطقة ككتل جغرافية ومصالح نفوذ كبيرة وهذه النظرة تعود لطبيعة المجتمع

ضعفت حماسة الكتّاب والنقاد والمقومين للأزمة، واتجهت الكتابات والتحليلات لمواجهة الأحداث اليومية والقضايا الجزئية، وهذا يؤكد تأثر العقل اليمني والعربي برحى اللحظة وعدم اعتماده على الفراءات والتحليلات المستقبلية التي تستبق الأزمات وتكشف عنها والبحث لتفكيكها ومن ثم إيجاد حلول واقعية لها.. ما مر به اليمن من أزمة كانت هزة قوية وعنيفة قوّضت كثيراً من المفاهيم والاعتقادات، ولا يمكن لهذه الترسبات السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية ان تذوب وتزول بمجرد اتفاق ومبادرة دول الخليج التي هيأت لخروج اليمن من أزمة حالية لتواجه اليمن ربما أزمات اشد ظلاماً ووقوعاً إذا لم يتداع الجميع على البحث عن حلول جذرية تعيد رسم شكل الدولة وفق تشخيص دقيق وواقعي وصادق للأزمات اليمنية .

فائز سالم بن عمرو *

أمريكا لا تعرف بطبيعة المنطقة ولا تركيبتها السكانية والاجتماعية والثقافية.. وبحربها الفاشلة على العراق وأفغانستان سلّمت أمريكا المنطقة للنفوذ والوصاية الإيرانية، وهذا يتوجب تصحيح المعادلة والبحث عن طرق أخرى ووسائل مغايرة في التعامل مع المنطقة، وبرز ما يسمى بالربيع العربي وإن كان هذا الاتجاه يشهد انقساماً شديداً وتبايناً في وجهات النظر في المؤسسات الصناعية للسياسية الدولية داخل أمريكا وخارجها، فوزارة الخارجية لهذا المشروع وداعميه، بينما المؤسسات العسكرية والاستخباراتية مثل البنتاجون التي تشرف على منطة الشرق الأوسط ترفض هذا المشروع وتشكك في جدواه ونتائجه، وقد شهدنا هذا التباين بين وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية في شأن اليمن وقد تباينت وتصريحات بشكل كبير بين الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع الأمريكية بخصوص التعامل مع الأزمة اليمنية.. فخلاصة الموضوع، يوجد مشروعان كبيران قديمان في النظرة لمنطقة الجزيرة العربية واليمن، فالمشروع البريطاني يريد تقسيم المنطقة وتشكيل نقطة تسمى خط عدن-عمان، أي تريد استعادة المشروع البريطاني

أثبتت الأزمة اليمنية ضعف الداخل وعدم توافقه وعدم قدرته على إيجاد حلول، ونظرية التوافق السائدة في الفترة السابقة انتهت وسجلت وفاتها للأبد، فطريقة الحكم بالتوافق- وهي طريقة بدائية أشبه بطريقة الحكم القبلي- هي من وقعت اليمن في هذه الأزمة وعمدت على ترحيل الأزمات واشتدادها إلى ان انفجرت بهذا الشكل العنيف وغير المتوقع.. وليستطيع الباحث تحليل أزمات اليمن والوقوف على المعوقات التي تمنع بروزها كدولة مدنية حديثة قادرة على استيعاب المتغيرات وإنتاج حلول داخلية يقبل بها الجميع، لابد من الوقوف على أطراف وعوامل الأزمة اليمنية، فالقراءات التي تعتمد على قراءة المشهد الداخلي فقط أو التعويل على المشهد الخارجي ستكون قراءات ناقصة لا تنتج تشخيصات كاملة ومنطقية وواقعية.

تقاطع المشاريع تشهد المنطقة تقسيماً جديداً أو ما يسمى بشرق أوسط جديد أو كبير أو غيرها من المسميات التي ستغير المنطقة وجغرافيتها وسترسم تحالفات جديدة وقوى جديدة.. ووفق هذه النظرية، فإن التغيير أو الفوضى الخلاقة تنصل إلى جميع الدول العربية ولن تكون دولة في منأى عنها، فبعد حرب العراق نشأت خلافات كبرى بين الفيل الأمريكي القائم على نظرية القوى والقطرة العسكرية تحت نظرية «الحرب الاستباقية» وبين الاتجاه الأوروبي الذي يرى ان